

غياب المهنية في المواقع الإخبارية

حادثة وفاة الصحفيين نموذجا



الناشر
المرصد المصري للصحافة والإعلام

إعداد

أشرف راضي
إيمان عبد الفتاح

شارك في إعداد المادة

شريف خلف

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

برنامج ميثاق

مقدمة

شابت التغطية الإعلامية لحادثين وقعوا، الخميس 30 يناير والجمعة 31 يناير 2020 وتوفي على إثرهما 3 من الصحفيين، انتهاكات واضحة للمعايير المهنية، وكانت الانتهاكات أكبر على المنصات الإعلامية الإلكترونية. ويرصد التقرير تلك الانتهاكات، كمثال لنوع التحديات التي تواجهها مهنة الصحافة والإعلام. وسنحاول في التقرير أيضًا الوقوف على أسباب التفاوض عن المعايير المهنية، ونختتم ببعض التوصيات التي من شأنها تعزيز المهنية في التغطية الصحفية بشكل عام والتغطية الصحفية للمنصات الإعلامية الإلكترونية بشكل خاص.

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الحادثين، إلا أن التغطية الصحفية لم تخل من انتهاكات تمس الحياة الشخصية للصحفيين الثلاثة، في مسعى لإعطاء الأخبار المنشورة عن الحادثين قدرا من التشويق والإثارة أو بزعم الرغبة في الخوض في بعض الملابس التي اكتنفت الحادثة الأولى. أو من خلال الربط الذي لا يخلو من دلالة بين حادث التصادم الذي راح ضحيته 2 من صحفيي جريدة المال وبين حادث تصادم آخر وقع في اليوم ذاته في موقع آخر راح ضحيته رجل أعمال بارز، وهو الأمر الذي يعطي دلالات في ضوء ما تردد عن مقابلة صحفية كان يجري الترتيب لإجرائها معه.

وفي كل الحالات، حدثت انتهاكات واضحة وجسيمة للمعايير المهنية والأخلاقية في التغطية الصحفية وهو ما يحاول هذا التقرير رصده.

ويرصد هذا التقرير تغطية الحادثين في 17 مطبوعة وموقعًا إلكترونيًا، في الفترة بين 31 يناير و1 فبراير 2020، بغرض تقييم مدى الالتزام بالمعايير العامة للتغطية الصحفية والتي تركز على:

1. توافر أركان الخبر الأربعة (من فعل ماذا، متى وأين).
2. وضوح المصدر المنقول عنه الخبر.
3. السياق الذي تم تناول الخبر من خلاله وكيفية نشر الخبر.

علوّة على المعايير العامة، يعتمد التقرير كذلك على عدد من المعايير المهنية الأخرى التي جرى تطويرها واستنباطها من موائيق الشرف الصحفية ومدونات السلوك الخاصة بعدد من المؤسسات الإعلامية الكبرى والنقابات المهنية، ويتم التركيز بشكل خاص على: تصنيف المحتوى، والدلالات الشخصية، ونشر صور شخصية ومحتوى هذه الصور، والإشارة الواضحة إلى تصبح أجري على الخبر في حالة نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة. وهذه النقطة الأخيرة تطرح مشكلة التوثيق في المواقع الإخبارية.



الحادثة الأولى: وفاة الزميلة رحاب بدر.. انتحار أم قتل؟

في مساء الخميس الموافق 31 يناير، فوجئ الوسط الصحفي بخبر العثور على جثة الزميلة الصحفية رحاب بدر المنسقة الإعلامية لمهرجان الأقصر السينمائي، مشنوقة داخل شقتها بمنطقة طرة المعادي. وتسابق البعض على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج بشكل مغلوطة لفكرة "انتحار" الصحفية، قبل بدء أي تحقيقات جنائية لمعرفة ملبسات الحادث، والاستناد إلى بعض الروايات المتضاربة لأصدقاء الصحفية. واندفعت بعض المواقع الصحفية الإلكترونية للنقل عن مواقع التواصل الاجتماعي، ضاربة بعرض الحائط معايير المهنية والأخلاقية للتغطية الصحفية.

وكشفت المعاينة الأولية لمكان الواقعة عن العثور على جثة الصحفية معلقة بجيش مروحة،

فيما أكدت المعاينة سلامة نوافذ الشقة وأكدت التحريات أن زوجها حاول الاتصال بها لكنها لم تجيب، فطلب من والدتها الذهاب إليها، وعندما طرقت الباب عدة مرات، استعانت بعدد من الجيران وقاموا بكسر الباب ليعثروا عليها جثة معلقة في سقف الغرفة. وقررت النيابة عرض الجثة على الطب الشرعي لتشيحها ومعرفة سبب الوفاة: هل انتحار أم قتل.

ومع هذا، لم تتحرر بعض المواقع الدقة في سرد تفاصيل الحادثة حسبما أسفرت عنها تحريات النيابة ولم تنتظر نتيجة التشريح، وهو الأمر الذي أفقدها بعض المهنية في التناول لتساعد بذلك في الترويج لأقاويل مغلوطة ومشوهة، تؤثر بالسلب على سير التحقيقات. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الانتهاكات.

1- ذكر موقع "الوطن"، خلال تقريره المنشور عن الواقعة يوم الجمعة 31 يناير، نقلا عما أسماه "مصدر أمني" إن قضية رحيل الصحفية الشابة رحاب بدر، لا يوجد بها أي شبهة جنائية، وأن الواقعة انتحار، وأضاف المصدر الذي لم تكشف عن شخصيته أن الضحية صنعت لنفسها مشنقة بـ"جيش" السقف داخل غرفة النوم، وأغلقت الشقة من الداخل، فيما أكد على أن التحريات أشارت إلى أن المجني عليها تخلصت من حياتها قبل اكتشاف الجريمة بست ساعات تقريبا، وأن الضحية أجرت مكالمات مع أقاربها وزملائها قبل الانتحار وتركت هاتفها ومتعلقاتها الشخصية بجوارها.(1)

1- الرابط التالي

ويتناهى ذلك مع ما نشره الموقع جملة وتفصيلا مع تقرير نشرته الصحيفة ذاتها في يوم اكتشاف الحادثة، تحت عنوان "بعد وفاة رحاب بدر.. كيف يحدد الطب الشرعي حالات الانتحار والقتل؟". في محاولة لمعرفة الأساليب التي يعتمد عليها الطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة في مثل هذه الحوادث، استنادا إلى تصريحات الدكتور محمد فودة، رئيس مصلحة الطب الشرعي الأسبق، وأوضح أن الفيصل في الأمر يكون بطريقتين أولهما الكشف الظاهري والثانية الفحوصات والتحليل الطبية.(2)

إن هذا التضارب بين التقريرين يضع "الوطن"، باعتبارها من إحدى المؤسسات الصحفية المعروفة، في مأزق أخلاقي إذ أنها لم تراعي في التقرير الأول أبسط القيم المهنية المتعارف عليها.

2- في المقابل تميزت بعض المواقع الإخبارية بالحيادية في عرض تفاصيل القضية، فلم تشر صراحة إلى كلمة "انتحار" في أي من تقاريرها المنشورة عن الحادث، حيث تساءل موقع "صدى البلد" في تقريره المنشور يوم الجمعة 31 يناير، بعنوان "قتل أم انتحار؟ قصة العثور على جثة الصحفية رحاب بدر مشنوقة داخل شقتها" ولم تتطرق إلى ما إذا كانت الزميلة فارقت الحياة منتحرة أم مشنوقة بفعل فاعل، حيث تعمدت الإشارة إلى أن الزميلة كانت تتمتع بحالة نفسية مستقرة حسبما أكد المقربون منها مما يشير بأدلة الاتهام إلى وجود شبهة جنائية حول وفاتها.

وتأكيداً على ذلك، تعمد الموقع في تقريره الاستعانة بآخر منشور كتبه الزميلة رحاب بدر على حسابها الشخصي في الفيسبوك، قبل وفاتها بيوم واحد، والذي طلبت فيه متطوعين لمهرجان الأقصر للسينما الأفريقية، حيث كتبت نصاً: "اللي حابب ينضم للتجربة متطوعاً ويعيش حالة النشاط الفني في الأقصر خلال المهرجان يشارك على الميل في أقرب وقت"، وهو الأمر الذي ربما يشكك في وجود فكرة الانتحار لديها خاصة أن البوست عمره ساعات، حسبما جاء في التقرير.(3)

3- على النقيض، حاول موقع "البوابة نيوز" الكشف عن تفاصيل الحادث ولكن على نحو مغلوط يفتقد للدقة والموضوعية في تناول. واختتم تقرير الموقع المنشور يوم الجمعة 31 يناير بعنوان: "انتحار أم قتل.. تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة الصحفية رحاب بدر" بتأكيد لم يعرف مصدره بأن الضحية أقدمت على "الانتحار" بسبب مرورها بأزمة نفسية، رغم الإشارة في التقرير نفسه إلى أن المخرج أيمن عبد المنعم، زوج الصحفية رحاب بدر، شكك فيما يتردد حول رواية انتحارها، وهو ما يعني أن فكرة الانتحار ليست مؤكدة على أي حال.(4)

4- وعلى عكس ما سبق، تحلى موقع "الوفد" بمزيد من الدقة والشفافية في عرض القضية، ونشر يوم الجمعة 31 يناير تقريراً بعنوان: "القصة الكاملة لوفاة رحاب بدر.. وزوجها يكشف ملابسات الحادث"، ووصف ما حدث بـ "النهاية الغامضة" التي تعرضت لها الزميلة الصحفية، مؤكداً أن وفاتها لا تزال بها بعض الملابسات، فالجميع يرى وفقاً للمشهد الأولي، أنها حالة انتحار، لكن الحقيقة قد تكون غير الواقع، فعلى الرغم أن الصورة انتحار إلا أن التفكير يتجه نحو القتل.

2- الرابط التالي

3- الرابط التالي

4- الرابط التالي

واستند الموقع في تقريره المنشور على تسلسل الأحداث وفقاً لتحريرات النيابة، بداية من محاولة زوجها الاتصال بها عدة مرات دون جدوى، مروراً بذهاب الأم للاطمئنان على ابنتها لتكشف الحادثة فور دخولها الشقة، انتهاء بقرار النيابة التي أمرت بتسريح الجثة للوقوف على أسباب الوفاة ومن ثم السماح بدفنها، ظهر الخميس.(5)

5- وفي السياق نفسه، تعمد موقع 'بلدنا اليوم'، عدم التطرق لفكرة انتحار أم قتل الزميلة، خاصة وأنه لا يوجد شيء مؤكد عن ذلك وقت كتابة التقرير، لذلك استعان الموقع في تقريره المنشور يوم السبت 1 فبراير، بمنشور كتبه زوج الصحفية الراحلة المخرج أيمن عبد المنعم عن الواقعة حيث أكد أن ما نُشر عن انتحار زوجته كلام غير صحيح، مرجحاً وجود شبهة جنائية حول وفاتها.(6)

6- ولم يسلم موقع 'مبتدا' هو الآخر من التورط في 'الإلا مهنية'، حيث تطرق خلال تقريره المنشور الجمعة 31 يناير، إلى أن في الساعات الأولى من صباح الجمعة، أُعلن وفاة الصحفية رحاب بدر، بعد العثور على جثتها مشنوقة، داخل شقتها بالمعادي، دون وجود أي شبهة جنائية، ما زاد الأمر غموضاً، دون أن يذكر الآراء التي تتعارض تمامًا مع هذا التقدير كزوج الضحية وبعض زملائها الذين نفوا تمامًا إقدامها على الانتحار.(7)

7- فيما التزم موقع 'القاهرة 24' بالحيادية في التناول، واعتمد في تقريره المنشور يوم الجمعة 31 يناير، بعنوان "تعرف علي القصة الكاملة لوفاة الصحفية رحاب بدر"، على الاستعانة بأحد المقربين من الصحفية، مع تحفظه على ذكر الاسم لتوضيح حقيقة ما حدث، مكتفيًا بالإشارة إلى أن جثة الزميلة وُجدت 'مشنوقة' داخل منزلها، دون التطرق لمسألة ما إذا كانت الحادثة انتحار أم قتل.(8)

[الربط التالي](#) -5

[الربط التالي](#) -6

[الربط التالي](#) -7

[الربط التالي](#) -8

الحادثة الثانية: شائعة وفاة الزميل أحمد منير

لم تمر سوى ساعات قليلة على خبر العثور على جثة الصحفية رحاب بدر، مشنوقة داخل شقتها، حتى وقعت حادثة أخرى أكثر مأساوية يوم الجمعة 31 يناير، راح ضحيتها عدد من الأشخاص بينهم 2 من الصحفيين، هما زكية هداية، وأحمد المنسي، في حادث تصادم على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، وتم نقل الجثامين إلى مستشفى العامرية العام وإبلاغ النيابة لمباشرة التحقيقات.

وتداولت عدد من المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي معلومات مغلوبة عن الحادث فور وقوعه، وظهر ذلك واضحاً في عدم التدقيق والتحقق قبل نشر أسماء الضحايا، ويُلاحظ اعتماد بعض الزملاء في البداية على ما ينشره الآخرون على حساباتهم الشخصية في الفيسبوك عن الحادث، بدلاً من إجراء الاتصالات المتبعة في هذا الشأن، مما أسفر عنه حدوث خطأ في تداول و"تكرار" اسم الصحفي أحمد منير "منسق إعلامي"، على أنه من ضحايا الحادث الأليم بالرغم من أنه لا يزال على قيد الحياة، وهو الأمر الذي دفعه إلى نشر منشور مختصر على صفحته الشخصية على "فيسبوك" ينفي فيه شائعة وفاته التي روجتها بعض المواقع الإخبارية، ومواقع التواصل الاجتماعي، جاء فيه: "الحمد لله أنا بخير يا جماعة وشكراً لكل الناس اللي اتطمنت عليا".

وعن هذه اللحظة التي استقبل فيها الزميل أحمد منير، شائعة وفاته، قال في حوار له لموقع "اليوم": كنت بصلي المغرب لقيت أصدقاء كثير ليا بتكلمني وبتعيط ويقولوا أنت فت في حادثة وناس كثير منزلة صور ليا على الفيسبوك وبتدعيلي بالرحمة.

وتسائل الصحفي والمنسق الإعلامي خلال حديثه: "مش فاهم إزاي موقع كبير، بدون ذكر أسماء، ينزل خبر وفاة بدون تأكد فين المصداقية والمهنية". (9)

وكانت العديد من المواقع الإلكترونية قد تداولت خبر وفاة الصحفي والمنسق الإعلامي، أحمد منير، بعد الحادث الأليم، نقلاً عن موقع شهير، اضطر إلى حذف الخبر بعد نشره.

ومن خلف الكواليس، روي الصحفي أحمد منير، خلال حديثه مع المرصد المصري للصحافة والإعلام، تفاصيل ما حدث، يوم الجمعة، منذ لحظة استقباله لسائحة وفاته، وحتى وقت إعلانه في منشور كتبه على صفحته في الفيسبوك "أنه بخير"، ولم يكن ضمن ضحايا الحادث، مثلما أشاع البعض، في عدد من المواقع الإخبارية، والمفترض فيها أن تتحلي بالمهنية قبل أن يكون هدفها زيادة نسبة "الترافيك" على حساب الآخرين، حيث أبدى اندهاشه مما نُشر وقتها.

قال "منير": "أنا كنت عامل التليفون على وضع "صامت" لما يقارب الساعتين، وإتفاجئت بكمية الرسائل والمكالمات اللي وصلت لي من أصدقاء وزملاء في العمل".

مشيرًا إلى أنه كان في نزهة خارج البيت بصحبة أسرته، عقب صلاة الجمعة، وانشغل معهم، ولم يفكر في الرد على هاتفه خلال مدة ساعتين أو أكثر، مما تسبب في إحداث حالة من البلبلة و"اللغط"، نتج عنها تداول سائحة وفاته، دون التحقق من مدى صحة ذلك، معتبرًا أن عامل "السرعة" في نشر الخبر والذي تعاداه معظم المواقع في الوقت الحالي، ساعد بالسلب في تضخيم الأمور على نحو غير صحيح.

وعن تأثير تداول سائحة وفاته، استطرد "منير" قائلًا: "في الوقت اللي حصل فيه دا، بحمد ربنا إن عيلتي كانت معايا، فـ"الخضة" كانت أقل شوية من لو أنا كنت بره والخبر وصل للعيلة هنا في البيت وأنا ماكنتش معاهم، فطبغًا كانت هتبقي مشكلة، لكن الحمد لله ربنا ستر"، واصفًا الخطأ الجسيم الذي ارتكبته بعض المواقع بـ"الكارثة".

أما عن سبب الربط بين إسمه وحادثة وفاة الصحفيين، قال الصحفي أحمد منير: "أنا أعرف أحمد منسي وزكية هداية الله يرحمهم، كانوا زملاء بحكم المهنة، و"زكية" أصلا صديقة عزيزة، ومن زمان وإحنا شغالين مع بعض، وطبغًا الناس ربطت بيني وبينهم، لان إحنا دايمًا كنا نشتغل ونسافر مع بعض، ففكروا بقي إني أنا معاهم في الحادثة، خصوصًا إني قبلها كنت في الإسكندرية، وطبعا كنت نشرت صور ليا وأنا هناك على الفيسبوك، فدا اللي أكد لهم إني معاهم".

فيما تحفظ "منير" على ذكر إسم الموقع الإخباري الشهير - التابع لإحدى المؤسسات الصحفية المعروفة في مصر - الذي نشر سائحة الوفاة، ونقلت عنه معظم المواقع الأخرى، قبل أن يضطر إلى حذفه بعد أقل من ربع ساعة بعد نشره، مؤكدًا في الوقت نفسه أن المحرر الذي قام بنشر الخبر تواصل معه شخصيًا، واعتذر عن الخطأ الذي حدث منه دون قصد.

ويتساءل المرصد المصري للصحافة والإعلام: ماذا عن حق الجمهور؟
أليس من الواجب "أخلاقيًا" نشر إعتذار رسمي وتوضيح للقراء عما بدر من المؤسسة من خطأ مهني فادح، كان من غير اللائق أن تقع فيه!

وقد انتهج موقع 'القاهرة 24' سياسة الحياد في سرد التفاصيل الأولية عن الحادث، لعدم توافر معلومات مؤكدة، حيث اكتفى بنشر النعي الذي كتبه أعضاء من مجلس نقابة الصحفيين على حساباتهم الشخصية، على 'فيسبوك'، من بينهم عمرو بدر، ومحمود كامل، بالإضافة إلى عدد من الزملاء، حيث جاء في الخبر: 'توفي قبل قليل، الزميلان الصحفيان، زكية هداية، وأحمد المنسي، المحرران في جريدة المال، إثر حادث سير أليم أودى بحياتهما. ونعى عدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وعلى رأسهم عمرو بدر، والعديد من الزملاء الصحفيين، زكية هداية وأحمد المنسي، اللذان وافتهما المنية في حادث بالإسكندرية، بحسب الأنباء الواردة'. ويُلاحظ أن الموقع لم يتورط في الإشارة لا من قريب أو بعيد في نشر أخبار مغلوطة عن الحادث بما في ذلك أسماء الضحايا أنفسهم(10).

فيما اكتفت بعض المواقع بنشر البيانات الواردة من مديرية الصحة في الإسكندرية، دون زيادة أو نقصان، كما هي دون التدخل حتى في التعديل عليها من حيث الصياغة والأسلوب، من بينها موقعي "فيتو"، و"اليوم السابع"(11).

يُشار إلى تورط موقع 'فيتو'، في فخ عدم التدقيق في المعلومة قبل نشرها، حيث نشر خبر يوم الجمعة 31 يناير بعنوان: 'مصرع 3 صحفيين في حادث مروري بالإسكندرية'، جاء فيه: 'استقبل مستشفى العامرية العام غرب الإسكندرية، جثامين 3 من الزملاء الصحفيين عقب مصرعهم في حادث تصادم سيارة بالكيلو 08 طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

وأكدت إدارة المستشفى أن الضحايا الثلاث جاءوا متوفين في موقع الحادث ودخلوا الثلجة في انتظار تسليمهم لذويهم".

كما تعمد الموقع ذكر أسماء الزملاء المتوفين، مؤكداً على أنهم: 'زكية هداية، وأحمد المنسي، وأحمد منير'، نقلاً عن مصادر في 'المستشفى' دون التحقق من ذلك، بما يعد انتهاكاً لأبسط القيم المهنية والإنسانية المتعارف عليها، ونتج عن ذلك التأثير نفسياً على معظم الزملاء الذين تأثروا بشائعة وفاة 'أحمد منير' بما في ذلك هو نفسه شخصياً!(12) مما اضطر الزميل أحمد منير إلى نفي هذه الشائعة خلال حديثه لعدة مواقع، من بينها 'صدى البلد'(13).

فيما حرص موقع "مبتدا"، على الإشارة إلى أن الخطأ الذي حدث ما هو إلا تشابه أسماء، مع سائق إحدى السيارات، وأرجع سبب ذلك إلى ما تداوله- نشطاء الفيسبوك- دون التلميح إلى الموقع الإخباري الكبير، الذي روج في الأساس لهذه الشائعة(14).

بينما أقدم موقع "البوابة نيوز" الذي اكتفى بإعادة نشر نعي، كتبه، رئيس التحرير، عبد الرحيم علي، وحذف اسم أحمد منير دون إشارة إلى أي اعتذار أو تصحيح، لكن النعي المعاد نشره تضمن معلومات غير دقيقة عن مكان وقوع الحادث إذ ذكر أن الحادث وقع في مرسى مطروح.(15)

10- [الربط التالي](#)

11- [الربط التالي](#) وانظر أيضا [الربط التالي](#)

12- [الربط التالي](#)

13- [الربط التالي](#)

14- [الربط التالي](#)

15- [الربط التالي](#)

ملاحظات ختامية وتوصيات:

تطرح التغطية الإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية عددًا من التحديات الجديدة المتعلقة بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تتطلب اهتمامًا خاصًا من قبل العاملين في مجال الصحافة والإعلام. وفي رصد المرصد لعدد من المواقع الإخبارية التي تناولت الحادثين، شمل 17 موقعًا إلكترونيًا مصريًا وأجنبيًا لعدد من المنصات الإعلامية الرئيسية، جرى تحديد عدد من الانتهاكات التي تؤثر على مصداقية هذه المواقع والثقة فيما تنشره من أخبار وتقارير.

وقبل التطرق لهذه الانتهاكات بالتفصيل، تجدر الإشارة إلى تأثير هذه المواقع بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، والاعتماد عليها كمصدر للأخبار والمعلومات، دون الإشارة إلى ذلك ودون الحرص على التحقق من صحة ما تنشره هذه المواقع، بل لجأت بعض المواقع الإخبارية إلى الإشارة إلى مصادر مجهلة، ونسب ما نشره إلى هذه المصادر. وهكذا فبدلاً من حرص هذه المواقع على تصويب ما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي والإرتقاء بأداء من يستخدمون هذه الوسائل عندما يتطرقون إلى النشر عن أحداث وحوادث، فإنها تتأثر بأداء هذه المواقع وتبتعد كثيرًا عن الحرفية والمهنية.

وهناك تحدٍ آخر يتعلق بمشكلة توثيق ما يتم نشره على المواقع الإلكترونية، ما يقلل من قيمة هذه المواقع كمصادر موثوق في مصداقيتها للأخبار والمعلومات، ويؤثر سلبًا على مهنة الصحافة والإعلام. وفي النهاية، وبعد أن قدمنا عرضًا تفصيليًا للانتهاكات التي تقع فيها المواقع الإخبارية الإلكترونية، نقدم عرضًا إجماليًا لهذه الانتهاكات والتي تتمثل في:

1- أركان الخبر

لم تهتم المواقع الإخبارية كثيرًا بتحري الالتزام بالأركان الأربعة المتعارف عليها في صناعة الخبر في تغطيتها للحادثين وربما في تغطيتها الإخبارية بشكل عام، فغالبًا ما تكون تغطيتها مبتورة ولا تقدم للقراء ما يحتاجون إلى معرفته بشكل واضح ودقيق. وينشأ عن عدم الالتزام بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ المهنية والاحتراف جملة الانتهاكات الأخرى في التغطية. وتفقر هذه التغطيات على الأغلب إلى ركن أو اثنين من أركان الخبر. وتتحول هذه الوسائل لأن تصبح جزءًا من الفوضى التي تعاني منها مواقع التواصل الاجتماعي.

2- المصادر

لا توجد مصادر واضحة للمعلومات أو الوقائع المنشورة في الحادثين، خصوصًا في التقارير الأولى المنشورة، دون مبرر يستدعي حجب أي معلومات عن شخصية المصدر أو حيثيته. بل هناك شكوك في اعتماد هذه المواقع بالفعل على مصادر موثوقة وذات حيثية، مثل ما حدث من موقع "فيتو" الذي نسب تقريره عن حادث التصادم، فقدم معلومات مغلوبة عن عدد الصحفيين ضحايا الحادث، وهو الأمر الذي لا يمكن تصور حدوثه لو أن المحرر حصل على معلوماته بالفعل من مصدر في مستشفى العامرية الذي ذكر بشكل مجهل.

3- السياق

يلعب الإطار الذي يوضع الخبر أو التقرير الصحفي في سياق دورًا في تقديم إبهامات أو استنتاجات تخرج الخبر عن سياقه أو مدلولاته. وهو أمر شائع بين المواقع الإلكترونية التي تفتقر غالبًا إلى تبويب واضح للموقع ونوعية الأخبار والمبرر الذي على أساسه يقرر الموقع وضع الخبر أو التقرير في هذا القسم أو ذلك ومدى أهمية الخبر الموضوع التي تبرر في وضعه بشكل بارز أو لافت على الموقع. كذلك قد يوحى الربط بين حادثين منفصلين إلى وجود صلة ما دفعت الموقع أو المنصة الإخبارية إلى ذلك. مثلما حدث من تغطية موقع سكاى نيوز لحادث الصحفيين وحادث تصادم آخر راح ضحيته المدير التنفيذي لمجموعة أوراسكوم(16).

4- انتهاك الخصوصية

تضمنت التغطية الإخبارية في بعض هذه المواقع إلى انتهاك للخصوصية والحياة الخاصة لأحد الضحايا وعلى النحو الذي تقع فيه مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصًا في تغطية حادث الصحيفة رباب بدر، بنشر صور شخصية للضحية بعضها لا علاقة له بالحادث وبتناول حياتها الشخصية.

5- توجيه القارئ وخط الرأي بالوقائع

وقعت معظم المواقع الإخبارية الإلكترونية في هذا الانتهاك في تغطيتها لحادث الصحيفة رباب بدر، وسارعت إلى القول بأن الحادث انتحار في استباق لسلطات التحقيق، وكأنها تحرص على نفي المسؤولية عن وفاتها على طرف ما. وفي هذا النوع من التغطية الصحفية خلط واضح بين رأي المحرر وبين الوقائع التي يتناولها وإصدار لأحكام مسبقة والسعي إلى تبرير هذه الأحكام دون تحرر للدقة.

6- عدم الاعتذار عن الأخطاء عند اكتشافها

رغم تبين وقوع أخطاء في المعلومات والبيانات من قبل عدد من المواقع الإخبارية، فإن هذه المواقع لم تلجأ إلى الإشارة إلى أنها أخطأت ولم تعتذر عن الخطأ الذي ارتكبته وما قد يكون قد ترتب عليه.

7- عدم الالتزام بالقوالب الصحفية المعتمدة

لجأت بعض المواقع إلى النشر عن الحادثين في صورة نعي يقدمه الموقع أو رئيس التحرير للضحايا في المكان غير المخصص لمثلها النوع من المواد (باب الاجتماعات أو المناسبات) ونشر بعض التفاصيل كما لو أنها تغطية إخبارية تضمنت في الغالب بيانات مغلوبة.

توصيات

تشير التغطية الإخبارية لهذه المواقع الإلكترونية إلى عدد من التحديات التي تستدعي تدخلاً من أجل الارتقاء بمستوى التغطية في هذه المواقع من قبل الهيئات والمؤسسات المعنية بالارتقاء بمهنة الصحافة وضمان الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية فيما تنشره هذه المواقع من موضوعات. وفيما يلي عدد من التوصيات المقترحة:

1. ضرورة عمل دورات تدريبية للعاملين في هذه المواقع والقائمين عليها، حتى لا تؤثر هذه الممارسات السلبية على صناعة المحتوى وعلى سمعة هذه المواقع.
2. الاهتمام بإعداد تقارير دورية عن رصد الانتهاكات للمعايير المهنية والأخلاقية وتقديم محفزات كي تلتزم هذه المواقع مثل الإعلان شهرياً أو أسبوعياً عن أفضل أداء وأساء أداء.
3. ضرورة اهتمام مراكز الرصد والتقييم بتوثيق ما يتم نشره على المواقع الإلكترونية.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

مؤسسة مجتمع مدني مصريّة، تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016، وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين

والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة"

بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.